

من الكلام ايجاز وذلك اطبا ذرت كلام موجز يكون مطنبا
بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس والبناء على امر عرفي اي والآ
بالبناء على امر عرفي اهل العرف وهو متعارف لا واسط
الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهما هي كلامهم
في مجرى عرفهم في تادية المتخا عند المعاملات والمجاورة وهو
اي هذا الكلام لا يحد من الاوساط في باب البلاغة لعدم
رعاية مقتضى الاحوال ولا يزم ايض منهم لان غرضهم
تادية اصل المعنى بدل الآ وضعية والفاظ كيف كانت
ويجوز تاليف خبرها عن حكم التبعي فالاجاز اداء المقص
باقل من عبارة المتعارف والاطنا داءه بالكثر منها تم
قال الاختصار لكونه شبيها يرجع تارة الى السابق اي الى
كون عبارة المتعارف كثر منه وتارة اخرى الى كون المقام
خفيفا باسسط ما ذكره اي من الكلام الذي ذكره المتكلم
وتوهم بعضهم ان المراد بما ذكر متعارف الاوساط وهو
غلط لا يخفى على من له قلب او الفى السمع وهو شهيد بعينه كما ان
الكلام بوصف بالاجاز لكونه اقل من المتعارف كذلك
يوصف به لكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب القواعد
قلنا بحسب الظل لانه لو كان اقل مما يقتضيه المقام نظما

و تحقيقا لم يكن في شئ من البلاغة مثله قوله تعالى رب انى وامن
فان اطنا بالنسبة الى المتعارف اعني قولنا يا ربى شخف
وايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان
انقراض الشباب والمالم المشيب فينبغ ان يسط فيه
الكلام غاية البسط فللايجاز معنيان بينهما عموم من
وجه وفيه نظر لان كون الشئ نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق
معناه اذ كثير ما نحن نحقق معناه الامور النسبية ونعرف
بتعريفات تليق بها كالبوة والاخوة وغيرهما والحوار
انه لم يرد تعسر بيان معناها لان ما ذكره بيان المعنى
بل اراد تعسر التحقيق والتعيين في ان هذا القدر ايجاز
ذلك اطنا ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف
بان بقى الاجاز هو الاداء باقل من المتعارف او ما يبين
بالمقام من كلام البسط من الكلام المذكور رد الى جهالة
اذ لا يعرف كية متعارف الاوساط وكيفياتها لا اختلاف
طبقاتهم ولا يعرفون كل مقام اي مقدار يقتضيه من
البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ
قوالب المتخا والاساط الذين لا يقدر ان يادية
المتخا على اختلاف العبارات والنصرف في لطائف

بعض الآيات

ان لا يكون بغيره
لان لا يكون بغيره
لان لا يكون بغيره